

بنغلاديش

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

- ١- ترى مجموعة الـ ٢١ أنه لا غنى عن تكنولوجيا الفضاء التي أصبحت بالتأكيد جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ولم يسبق قط للمعلومات والاتصالات، والعمليات المصرفية، والصفقات الاقتصادية، والملاحة، بل وحتى عمليات صنع القرارات السياسية والاستراتيجية أن اعتمدت إلى هذا الحد على تكنولوجيات الفضاء التي تشهد هي ذاتها نمواً سريعاً.
- ٢- وتكرر المجموعة تأكيدها أن الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية تراث مشترك للبشرية ويجب الاستفادة منها واستكشافها واستخدامها بروح من التعاون لمنفعة البشرية جمعاء ومصلحتها. وتؤكد المجموعة من جديد أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية يجب أن يكونا لأغراض سلمية فقط ولفائدة جميع البلدان ولصالحها، بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو تطورها العلمي.
- ٣- وتؤكد المجموعة أن تزايد استخدام الفضاء الخارجي يعني تزايد الحاجة إلى الشفافية وإلى تدابير بناء الثقة وإلى توفير معلومات أفضل من جانب المجتمع الدولي. وترى المجموعة أن على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في ميدان الفضاء مسؤولية خاصة هي الإسهام بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين على جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

٤- وتسلم المجموعة بأن من شأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤكد المجموعة ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تحقق مناسبة وفعالة منعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

٥- وتؤكد المجموعة الأهمية الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن القلق البالغ إزاء الآثار السلبية لتطويع ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي، مما أسهم، ضمن جملة أمور، في زيادة تآكل المناخ الدولي الذي يفرض على التشجيع على نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

٦- وتؤكد المجموعة أن على جميع البلدان مسؤولية الامتناع عن القيام بأنشطة يمكن أن تهدد الهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على فضاء خارجي خال من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى وذلك لضمان إتاحة منافعه للجميع.

٧- وتعتبر المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تقدم آلية للدول الأطراف لكي تتشاور فيما بينها وتتعاون في إيجاد حلول لأي مشكلة قد تثار فيما يتعلق بالهدف من أحكام الاتفاقات أو فيما يتعلق بتطبيقها، وأن من الممكن أيضاً إجراء هذه المشاورات وقيام هذا التعاون من خلال إجراءات دولية مناسبة توضع في إطار الأمم المتحدة ووفقاً لميثاقها.

٨- وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب ما يثار من شواغل مشروعة إزاء عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة لردع زيادة تسليح الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه. وتعيد المجموعة كذلك تأكيد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على الحاجة إلى توطيد وتعزيز ذلك النظام وزيادة فعاليته.

٩- وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو الحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في المجتمع الدولي، الذي يضطلع بالدور الرئيسي في المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. وترى المجموعة أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا المتصلة "بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

١٠- وإضافة إلى ذلك، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٧ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" قد تضمن أيضاً الملاحظات التالية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح:

(أ) لمؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه؛

(ب) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٣.

١١- وتخطط مجموعة الـ ٢١ علماً بانتهاء عمل فريق الخبراء الحكوميين واعتماد دراسة عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي حسبما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٨/٦٥ بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، وهي الدراسة التي ستُقدّم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين. وفيما تؤكد المجموعة أولوية التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لتعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، فإنها تسلم بأن التدابير العالمية والشاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، التي يتم التوصل إليها من خلال مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية هامة.

١٢- وترحب المجموعة بالمبادرة الروسية - الصينية المشتركة بشأن مشروع معاهدة "منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، التي قدمها وزير خارجية الاتحاد الروسي إلى مؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتعد هذه المبادرة مساهمةً بناءةً في عمل مؤتمر نزع السلاح، وتشكل قاعدة جيدة لمواصلة النقاش سعياً إلى اعتماد صك دولي ملزم.